

701 - الأبواب والأحكام الغريبة من كتاب مجموع الفوائد للسعدي

- مشروع كبار العلماء

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله الفائدة السادسة والمئة فائدة مهمة جداً الأبواب والأحكام

الغريبة الأبواب والأحكام الغريبة وهي التي انفردت بحكم خاص يخالف ما ثبت من الحكم للأصل الكلي - [00:00:02](#)

فهي كالمستثنة من الأصل وأعلم على وجه الاجمال انه لا يوجد في الشرع مسألة واحدة انفردت عن نظائرها بحكم خاص الا لسبب ووصف امتازت به وواجب لها الخروج عن نظائرها - [00:00:34](#)

لأن من اصول الشرع المطردة ان الشارع لا يفرق بين المتماثلات من كل وجه واذا تتبع هذا النوع وجدت الامر كما ذكرنا من ذلك باب العاقلة فان الأصل ان المختلف ضمان ما اتلفه عليه - [00:00:55](#)

ولكن لما كان قتل الخطأ وشبهه يكفر والقاتل لم يتعمد تعمداً محضاً وحمله جميع الديمة شاق متعدراً أو متعرضاً جداً والعصبات كانوا يتعاونون ويتناصرون ويناقضون في كثير من الامور فكان من الحكمة الشرعية حملهم عن القاتل الديمة في هذه الحال - [00:01:20](#)

تحقيقاً للمناصرة وحثا على المعاونة وتسهيل الامر عليهم من وجوه من جهة تعميمهم فيها وتحميلهم بحسب حالهم وتأجيلها عليهم

ثلاث سنين كل عام ثلثها فحينئذ تخف عليهم ولا تهجر الدماء المعصومة - [00:01:50](#)

وايضاً متى علمت العاقلة انهم هم الحاملون لذلك منعوا مجانينهم وصغارهم وسفهائهم من الاسباب التي يحصل بها القتل خوفاً من التحميل وشفقة عليهم فكان حملة العاقلة من المعاونات العرفية ومن المحاسن الشرعية - [00:02:15](#)

ومن ذلك القسامه فان الأصل المدعى عليه البينة واليمين على المدعى عليه واما القسامه فلما تعذر البينة على المدعى وحصل اللوث الذي هو القرائن الظاهرة القوية حينئذ جانب المدعين فصار القول قولهم - [00:02:41](#)

لكن على وجه لا يكاد يقدم عليه احد الا بعد التروي والتحقق واليقين او شبهه ان المدعى عليه هو القاتل بان يقسم جميع رجال الاولىاء خمسين يميناً على القاتل فمع وجود القرائن الظاهرة ومع اقسام جميع الاولىاء - [00:03:07](#)

ومع هذه اليمان المكررة المغلظة يتضح حينئذ ان قبول قول المدعين اقوام كثير من البيانات كما هو ظاهر لكل احد ومن ذلك باب النذر مخالف للأصل الذي هو ان الوسائل لها احكام المقاصد - [00:03:33](#)

والنذر عقد مكره وهو الوسيلة والوفاء به واجب وهو المقصود فالشارع نهى عن النذر وقال انه لا يأتي بخير وامر بالوفاء به ومدح المؤفيين والسبب ظاهر فان ايجاب الانسان على نفسه شيئاً من العبادات التي عافاه الله من وجوبيها - [00:03:57](#)

تعرض للبلاء وتعرض للمعصية والانسان ينبغي له ان يسعى في اسباب العافية الدينية والدنيوية من كل وجه فاذا نذر فقد حمل نفسه امراً لا يدري هل يطيقه ام لا هذا من جهة - [00:04:24](#)

ومن جهة اخرى ان العبادة لله لا تتم ولا تكمل الا بالاخلاص التام لله والنذر فيه اخلال من الاخلاص ونقص فانه اذا قال العبد لله على نذر ان شفاني او شفى مريضي او اعطاني الشيء الفلاني - [00:04:46](#)

لا فعلن كذا وكذا من العبادات ثم حصل له كان ذلك يشبه المعاوضة والمقابلة وانه لم يفعل العبادة التي عينها الا بالشرط الذي علقتها عليه والاخلاص المحسن ان يكون الداعي والحاصل للعمل وجه الله خالصاً - [00:05:09](#)

لا جزاء عاجلاً ومن جهة اخرى ان النذر جزم على الفعل ولم يعلقه بالمشيئة وهو من هذا الوجه يشبه المتألي على الله ومن جهة اخرى

كثير من الناس يظن ان النذر سبب لحصول الامر المنذور - 00:05:35

وهذا كذب بنص الشارع حيث قال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخيل فهو ليس من الاسباب التي نصها الشارع لحصول مسبباتها وفي قوله وانما يستخرج به من البخيل - 00:05:57

اشارة الى ضعف اخلاص الانسان فان البخيل الذي لا داعي قوي عنده من الایمان يقضي على بخله وانما يستخرج منه بمثل النذر ونحوه فكان خيره الذي فيه خير ناقص ردي - 00:06:19

ف بهذه الاسباب صار عقد النذر مكروها والوفاء به واجبا ومنها باب الشفعة فان الاصل ان مال الغير لا يناله الا باختياره ورضاه فالمشتري للشخص الذي يناله الشراء جعل الشارع للشريك ان يناله منه قهرا عليه لسبب ظاهر - 00:06:39

وهو ازالة ضرر الشركة من غير ضرر يكون على المشتري فالمشتري يعود اليه الثمن الذي بذله ولم يكن قبل هذا مالكا متصرفا فاباح الشارع لمالك الاصل الذي له من التصرفات السابقة والحاضرة والمستقبلة والعقارات - 00:07:09

وتواجهها ان يناله من هذا المشتري الحادث ازالة لضرره وتماما لما يقتضي ذلك ان كانت الشفعة في العقارات التي لم تقسم بخلاف المنشآت ونحوها لأن ضرر العقارات اكبر وادوم من غيره - 00:07:33

ومنها باب الوقف فان الاصل في الاموال جواز التصرفات المطلقة فيها من جميع الوجوه والوقف قد علمت احكامه الكثيرة الخاصة المترتبة على انه تسبيل الاصل وتوقيف المنافع وذلك لما يترتب عليه من المصالح المتسلسلة - 00:07:58

النافعة للحاضرين والمستقبلين. وللحياء والاموات وللمصالح الخاصة والمصالح العامة والله اعلم ومنها احكام امهات الاولاد. فان الاصل ان الامة يتصرف فيها سيدها في منافعها ورقبتها وام الولد تختص باحكام تميزها عن سائر الاماء - 00:08:23

لانه لما تولد الولد الحر فيها من سيدها سرى منه شيء اقتضى ثبوت هذه الاحكام المتبعضة في حال حياة سيدها وانه يتصرف في منافعها دون رقبتها وبعد موته يثبت لها الخروج التام عن ملكه - 00:08:52

فهذه الخواص لهذا السبب اوجبت اختصاصها باحكامها المعروفة ومنها في العبادات الحج والعمرة فان فيها خواص اختصت بها من بين سائر العبادات لا يجب اتمام نوافلها والحج والعمرة اذا شرع فيها يجب اتمامها - 00:09:15

لان الشروع في عقدهما بمنزلة ايجاب العبد على نفسه شيئا من العبادات ولذا قال تعالى فمن فرض فيهن الحج اي اوجبه على نفسه ثم اليقظوا فلثثهم وليوذوا نذورهم فسمى متعبدات النسك نذورا - 00:09:42

لانه اوجبها على نفسه بعقد الاحرام ومنها ان من عليه حجة الاسلام لا يصح ان يصرفها عن غيرها ولا ان يحج عن غيره فان فعل ذلك انقلبت الى نفسه عن حجة الاسلام - 00:10:11

لان اول نسك بعد وجوبه على المكلف غير قابل لغير الفريضة الاسلامية التي هي فريضة العمر فمهما نوى العبد بها من النيات المنافية لهذا المقصود لغت تلك النيات المعارضة. وبقي الاصل سالما - 00:10:30

ومنها ان المفرد والقارن اذا طاف للقدوم وسعي بعده سعي الحج ثم قلب ذلك وفسخه الى العمارة كما هو المشروع والافضل ان ذلك الطواف الذي كان للقدوم وذلك السعي الذي كان للحج ينقلبان للعمارة ركين من اركانها - 00:10:52

آما مع انه ادى الطواف بنية النفل وهو طواف القدوم وادى السعي بنية سعي الحج ثم انقلبا كما ترى وهذا يعد من الغرائب والسبب في ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم - 00:11:16

دخلت العمارة في الحج الى يوم القيمة والعمراء ايضا هي الحج الاصغر وايضا اذا فسخ القرآن والافراد ناويا التمتع فهو في الحقيقة لم ينقص ما سبق له من الاعمال والنيات - 00:11:38

وانما اتى بها على وجه اكمل فهو لم يصرفها الى شيء اخر وانما ادارها من صفة الى صفة احسن منها واتم كما امر به النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم اصحابه - 00:11:57

بعدما طافوا وسعوا ان يجعلوها عمرة واكتفوا بذلك الطواف والسعى عنها مع ان اكثراهم لم يفسخوا الا بعد كمال السعي فللحج والعمراء من الارتباط الوثيق ما ليس لغيرهما من العبادات - 00:12:15

فهذا الذي اوجب استغراب هذه المسائل التي لا نظير لها. بل تخالف نظائرها ومنها انه لو اراد المحرم الخروج من احرامه قبل الفراغ من نسكه بدون عذر حصر او نحوه لم يتمكن من ذلك - [00:12:35](#)

فسخه غير معتبر وغير مبطل للنسك لما ذكرنا من لزوم اتمام فرضها ونفليها وعدم قبول النسك لشيء اخر. والله اعلم ومن المسائل الغريبة على ما فيها من الخلاف مسألة منع الرجل من الماء الذي خلت فيه المرأة لطهارة الحدث دون الخبرت [00:12:58](#) فهي غريبة من عدة وجوه والقائلون بها لا يعللون ذلك بل يقولون. ان هذا تعبدى لانهم لا يشاهدون لها تعليلا وجها. واما الذين يرون ضعفها فتخرج المسألة عندهم من هذا الباب وهو الصواب - [00:13:25](#)

لادلة كثيرة مذكورة في غير هذا الموضع ومن المسائل الغريبة ان المسبوق في الصلاة اذا زاد امامه ركعة سهوا لا يعتد بها المسبوق بل يأتي برکعة غيرها ويقولون لما لفت في حق الامام لفت في حقه - [00:13:46](#)

وهذا تعليل فيه ضعف كثير فان الامام انما لفت في حقه لكونها وقعت موصوفة بصفتين السهو والزيادة على ما يجب عليه اما المأمور فلا وجه للغافئها اذا كان مسبوقا برکعة فاكثر - [00:14:10](#)

لأنها اصيلة في حقه لا زائدة وايضا فانه وقع الاجماع على ان من زاد في فريضة ركعة واحدة متعمدا فصلاته باطلة ولم يستثنى من هذا العموم صورة واحدة فلم خرجت هذه الصورة عن هذا العموم - [00:14:31](#)

وعدم اعتبارها في حق الامام لا يوجب خروجها. والله اعلم ومن الغرائب ايضا بعض عيوب الاضاحي عند القائلين بها مثل العضباء التي ذهب اكثرا ذنها او قرنها والعصماء التي انكسر غلاف قرنها من دون ان يحدث مرضها او جرحا - [00:14:54](#)

ونحوهما فان هذا مخالف للمعهود المعمول من العيوب الضارة وهي المريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعوراء البين عورها والهزيلة التي لا مخ فيها وما كان مثلها واولى منها وكذلك العيوب في البيع والمعاوضات - [00:15:19](#)

وهو ما نقص قيمة العوض او المعرض هذا معقول وكذلك عيوب الرقبة في الكفاره وهو عيب واحد وهو كل عيب يضر بالعمل ضررا بينا فكل هذا مما ينافي المقصود واما بعض عيوب الاضاحي المذكورة - [00:15:45](#)

فعنده القائلين به يقولون هذا تعبدى لان فقدها لا يضر باللحم ولا بالقيمة لغير هذا الغرض واما من يقول تجزى وليس من العيوب المانعة وانما هي من الكماليات كما هو القول القوي فيزول هذا الاستغراب - [00:16:08](#)

ونظير ذلك العيوب في النكاح عينوا منها عدة اشياء ونفوا منها عيوبها في الحقيقة هي مثلها او ربما كانت اعظم منها فيعد هذا النفي من غرائب العلم عند القائلين به - [00:16:32](#)

مثل العمى والصمم وقطع اليدين والرجلين والخرس وحيث ان القول ضعيف لا يجيز القائلون به الا بجواب ضعيف واما على القول الصحيح وهو ان هذه الامر من العيوب المثبتة للفسخ وال الخيار - [00:16:51](#)

فيزول هذا الاستغراب لان العيب الحقيقى ما نقض المعقود عليه وما منع حصول المقصود كله او بعضه فاذا طردنا هذا ولم نستثنى شيئاً كما اخذنا بما هو معقول مستحسن عرفا وشرعيا. والله اعلم - [00:17:11](#)

ومن غرائب العلم الصحيحة امور اختص بها النكاح لاسباب قد ذكرناها في السؤال والجواب وهي احكام متعددة ومن غرائب العلم عند القائلين به ان صلاة المأمور تبطل ببطلان صلاة امامه - [00:17:37](#)

مع انه اذا لم يعلم ببطلان الا بعد الصلاة اعاد الامام ولم يعد المأمور ووجه الاستغراب ان الاصل الشرعي الفقهى ان كل مصل لا تبطل صلاته الا اذا ترك بعض الشروط او الاركان - [00:17:59](#)

او الواجبات لغير عذر او فعل بعض المبطلات وهذه المسألة عند القائلين بها بطلت صلاة المأمور بامر خارج عن فعله وعمله بل ببطلان صلاة امامه ويعللون هذا بان صلاة المأمور مرتبطة بصلاته امامه - [00:18:19](#)

فاذا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأمور والصواب القول الاخر وانها لا تبطل فعلى هذا القول الصحيح لا تصير من الغرائب بل هي جارية على الاصل والعبادة لا تبطل الا بالاشياء التي ابطلها الشارع بها - [00:18:43](#)

وهذه ليست منها ولهذا من لم يعلم الا بعد الصلاة فصلاة المأمور صحيحة والارتباط الذي عللوا به انما هو وجوب المتابعة لا غير واما

بقية الأحكام فكل مصل له ما كسب وعليه ما اكتسب - [00:19:06](#)

ومنها بعض مسائل الاستبراء فان الاستبراء الغرض به معرفة براءة الرحم من ولد الغير لان لا تختلط المياه وتشتبه الانساب وذلك عند [00:19:28](#) الشك في اشتغال الرحم معقول واما عند اليقين ببراءة الرحم -

فاما ملك الامة من امرأة او من صبي او من يعلم انه استبرأها فايحاب الاستبراء غريب ولكن يعللون ذلك بالبعد تارة وبالاحتياط [00:19:50](#) وسد الذريعة تارة اخرى وطريق الاحتياط مطلوب شرعا وعرفا -

ومن العلماء من قال انه في هذه المسائل التي يعلم يقينا براءة الرحم لا يجب استبراء كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية فعلى قولهم لا [00:20:12](#) غرابة في هذه المسائل واما مسائل العدد -

فليس فيها شيء غريب لانه ليس الغرض من علة واحدة وهي طلب براءة الرحم بل له عدة علل اذا فقد بعضها فالبقية موجودة فانه [00:20:33](#) يقصد منها براءة الرحم واداء حق الزوج والزوجة -

وتطويل العدة للتمكن من الرجعة ولجريان النفقة ول الاحتياط للولد ولغير ذلك من الحكم الظاهر للتأمل. والله اعلم ومن ذلك انتقاض [00:20:53](#) وضوء الماسح على الخفين بتمام المدة وبخلع الممسوح عند القائلين به -

فانها من النواقص الغريبة لانه لم يحصل شيء من نواقص الوضوء لا حدث ولا هو مظنة الحدث لكنهم يعللون بان المسح ضرورة ولا [00:21:18](#) يجتمع مع الفسخ وهي علة ضعيفة ومن قال لا ينتقض الوضوء بالخلع ولا بتمام المدة فقوله اصح -

ولم يأت دليل شرعي يدل على النقض. والاصل عدم النقض. وهذا القول هو الصواب. وبه تخرج المسألة عن الاستغراب ولنقتصر [00:21:44](#) من هذه الفائدة على هذه الامثلة التي يحصل بها التوضيح وفتح هذا الباب. والله الموفق -